

Distr.: General
23 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٦ (ب) من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً : تنفيذ برنامج
العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

آلية المتابعة لتنسيق ومراقبة واستعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل
البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

تقرير الأمين العام*

مقدمة

١ - في الفقرة ١١٦ من برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/CONF.191/11)، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، طُلب إلى الأمين العام تقديم توصياته إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن إنشاء آلية متابعة تتسم بالكفاءة والحضور البارز، بما في ذلك إمكانية تحويل المكتب الحالي للمنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة النامية إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

* يقدم هذا التقرير بعد انقضاء المدة المحددة لأن قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٥ لم يُعتمد إلا في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ ولأن الأمر تطلب إجراء مشاورات مستفيضة قبل إنجاز التقرير.

برنامج العمل

٢ - لا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً، التي تمثل أفقر وأضعف شرائح المجتمع الدولي، تشكل تحدياً رئيسياً لهذه البلدان فضلاً عن شركاء هذه البلدان في التنمية. وهي تتسم مع البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بكونها عرضة لسلسلة من مواطن الضعف والقيود.

٣ - وكما هو مذكور في برنامج العمل، لم تتحقق الأهداف والمقاصد التي حُددت عام ١٩٩٠. ولم يكن الترتيب القائم لمتابعة برنامج العمل لأقل البلدان نمواً على صعيد المنظومة على المستوى المتوخى من الفعالية. وتتضح قيود الترتيب الحالي بشكل خاص فيما يتعلق بمراقبة التنفيذ على الصعيد الوطني وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤ - وعلى إثر اعتماد إعلان باريس في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) القيام كجزء من أعماله الجارية، بدور مركز التنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل ومتابعته على الصعيد العالمي وتقديم الدعم على الصعيد الإقليمي، بالتعاون مع غيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، طُلب إلى مجلس التجارة والتنمية أن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٥ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والأمين العام للأونكتاد وأمانات اللجان الإقليمية. وبما أن ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً الـ ٤٨ تقع في أفريقيا، فقد ساهم مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً أيضاً في مهام متصلة بالتنسيق.

٦ - ويختلف برنامج العمل الذي اعتمد في بروكسل عن برامج العمل السابقة من حيث أهدافه وتوجهه ونطاقه وترتيبات المتابعة الخاصة به، ويوفر إطاراً لإقامة شراكة عالمية متينة. وهدفه الجامع هو إحراز تقدّم ملحوظ في بلوغ هدف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وتعزيز التنمية المستدامة. وهو يركّز على سبعة التزامات:

(أ) تعزيز إطار للسياسات محورها الناس؛

(ب) الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي؛

- (ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛
 (د) بناء قدرات إنتاجية لكي تستفيد أقل البلدان نموا من العولمة؛
 (هـ) تعزيز دور التجارة والتنمية؛
 (و) الحد من مواطن الضعف وحماية البيئة؛
 (ز) تعبئة الموارد المالية.

ترتيبات المتابعة

٧ - يسلّم برنامج العمل بأن بلوغ أهدافه سيتوقف على العمل الفعال لترتيبات التنفيذ والمتابعة والمراقبة والاستعراض على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٨ - فعلى الصعيد الوطني، سيعمل كل بلد من أقل البلدان نموا بدعم من شركائه في التنمية على ترجمة الإجراءات الواردة في برنامج العمل إلى تدابير محددة ضمن إطاره للتنمية الوطنية واستراتيجيته للقضاء على الفقر، بما في ذلك حيثما تتوافر ورقات استراتيجيات القضاء على الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن تركز المتابعة على التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلى الصعيد العالمي، يجب أن تُعنى المتابعة بشكل رئيسي بتقييم أداء أقل البلدان نموا الاقتصادي والاجتماعي، ومراقبة تنفيذها وتنفيذ شركائها في التنمية للالتزامات، واستعراض عمل آليات التنفيذ والمتابعة على كل من الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي والقطاعي، ورسم السياسات على الصعيد العالمي وتأثيرها على أقل البلدان نموا. ويُتوقع أن يعمل النهج الثلاثي المسار بطريقة متناسقة تكفل الدعم المتبادل بين المسارات وأن يسهم في المتابعة المنسقة لتنفيذ قرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، فضلا عن المبادرات الرئيسية الأخرى.

٩ - ويتوجب على المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بریتون وودز، أن تقوم بدور خاص وهي مدعوة إلى أن تولي أولوية قصوى لبرنامج العمل وأن تدمج أحكامه في برامج عملها. وطُلب إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة من أجل تيسير التنفيذ المنسق فضلا عن التناسق في متابعة ومراقبة تنفيذ برنامج العمل على جميع الصُّعد. ودُعيت لجنة التنسيق الإدارية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى النظر في وسائل لتحسين كفاءة وفعالية المتابعة والمراقبة على نطاق

منظومة الأمم المتحدة. وسيكون نظام مراكز التنسيق المعمول به في المنظمات التابعة للأمم المتحدة أداة مفيدة لتحقيق ذلك.

١٠ - وعلى الصعيد القطري، تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد في تعزيز متابعة فعلية لالتزامات برنامج العمل، وبخاصة في إطار نظام المنسق المقيم: ويتعين مواصلة تعزيز هذه العملية. وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل لجان الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة كفالة تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وحل مشاكلها كجزء من عملها المستمر، وتضطلع أيضاً بشكل دوري بمراقبة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الإقليمي.

١١ - وفيما يتعلق بالمتابعة الحكومية الدولية على الصعيد العالمي، يدعو برنامج العمل الجمعية العامة إلى مواصلة متابعة تنفيذ برنامج العمل في إطار بند محدد من بنود جدول أعمالها وإلى النظر في إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل في موعد يتقرر فيما بعد. والجمعية العامة مدعوة أيضاً إلى النظر في عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل.

١٢ - وبعد أن نظر في الفقرة ١١١ من برنامج العمل، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٣٢٠/٢٠٠١، المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يدرج في جدول أعماله بنداً فرعياً معنوناً "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠" في إطار البند المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة". وفي المقرر نفسه، قرر المجلس أيضاً أن ينظر في دورة موضوعية تُعقد قبل عام ٢٠٠٥ في تكريس جزء رفيع المستوى لاستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل وأن ينظر في مرحلة لاحقة من العقد في المزيد من الخيارات للاستعراض والتنسيق. وتعكس هذه القرارات الأهمية التي تُعلق على الحاجة إلى متابعة فعالة وفعالية لبرنامج العمل الجديد وتمثل خطوة هامة نحو تعزيز مراقبة تنفيذ برنامج العمل على جميع الصُّعد.

١٣ - ودُعيت مجالس إدارة المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن منظمات أخرى متعددة الأطراف، إلى إدخال تنفيذ برنامج العمل في صلب برامج عملها وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية. واستجاب مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والأربعين التي عُقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى الدعوة الواردة في الفقرة ١١٣ من برنامج العمل من أجل تحويل لجنة الدورة لأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة وقرر البدء

بمشاروات في هذا الصدد في سياق النظر في الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد بغية اتخاذ قرار بهذا الشأن في استعراض منتصف المدة للدورة العاشرة للأونكتاد الذي سيتم في عام ٢٠٠٢.

١٤ - وتطورت على مر السنين المهام التي تؤديها الهيكل على نطاق المنظومة التي تشارك في آلية المتابعة أو تعذر عليها أن تضطلع بمسؤولياتها على الوجه الكامل. فعلى سبيل المثال، لم يعد مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الدولي موجودا. وتعذر إجراء المتابعة بصورة تامة على الصعيد العالمي، والتي كانت إحدى المسؤوليات الموكلة إلى الأونكتاد، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن نطاق برنامج العمل يتجاوز ولاية أي منظمة. وعلاوة على ذلك، ليس للأونكتاد تمثيل مباشر في المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة، وهي أفضل من يستطيع مراقبة التنفيذ على الصعيد الوطني. وليس من الإنصاف تحميل منظمات كالأونكتاد، الذي يفخر بسجل ممتاز وحدير بالثناء في مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات خبراته، عبء المزيد من المسؤوليات كمركز تنسيق من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي يغطي عددا ضخما من المجالات ذات الأولوية. وفي حين أن مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا اضطلع ببعض الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا، فقد تركّز عمله في السنوات الأخيرة على التنمية في أفريقيا، التي تُعدّ إحدى أولويات الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

١٥ - وحدد برنامج عمل بروكسل مدى الحاجة الماسة لآلية فعالة ذات حضور بارز لمتابعة تنفيذها ولتعبئة المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف تعبئة كاملة. ويتعين تحسين فعالية الترتيبات القائمة واعتماد توزيع أوضح وأكثر عقلانية للمسؤوليات عن الرصد والمتابعة، مع مراعاة اتساع نطاق برنامج العمل الجديد.

اقتراحات لآلية متابعة في المستقبل

١٦ - حثّ لو أنشأت الجمعية العامة، واطعة الاعتبار المذكورة أعلاه في حسابها، مكتبا لممثل سام للبلدان الأقل نموا، وللبلدان النامية غير الساحلية وللبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وسيشغل الممثل السامي مرتبة وكيل أمين عام ويكون مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام الأمين العام. إضافة إلى منصب الممثل السامي، سيتألف المكتب من مدير برتبة مد - ٢ وعشرة موظفين آخرين من الفئة الفنية وثمانية موظفين من فئة الخدمات العامة (مجموع ٢٠ وظيفة). ولأغراض المقارنة، فإن لمكتب الممثل الخاص لشؤون الأطفال والصراع المسلح، الذي يتولى أيضا مهمتي التنسيق والدعوة، هيكل تنظيمي مشابها وعددا أكبر قليلا من الموظفين. ولن يكون مكتب الممثل السامي مسؤولا إلا عن التنسيق والدعوة

والإبلاغ. وستظل مهام التعاون التحليلي والتقني منوطة بمؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، طبقاً لولاياتها ومزاياها المقارنة. وينبغي أن يظل الصندوق الاستثماري الحالي لصالح أقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد أداة مهمة من أدوات تعزيز أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً. ونهيب بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام بسخاء في الصندوق الاستثماري.

١٧ - وفيما يلي المهام الرئيسية لمكتب الممثل السامي:

(أ) مساعدة الأمين العام في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بغية تيسير التنفيذ والتماسك المنسقين في عملية متابعة ورصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي؛

(ب) توفير دعم منسق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الجمعية العامة في مجال تقييم ما أحرز من تقدم وإجراء الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل؛

(ج) دعم المتابعة المنسقة، إذا اقتضى الأمر، لتنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية والجهات المانحة وبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣)؛

(د) القيام بأعمال الدعوة الملائمة لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالشراكة مع المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والدوائر الأكاديمية والمؤسسات؛

(هـ) المساعدة في تعبئة الدعم والموارد الدولية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وغيره من البرامج والمبادرات لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) توفير ما يناسب من دعم للمشاورات الجماعية التي يقوم بها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٨ - وسيقوم الممثل السامي، بالتعاون الوثيق مع الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بمساعدة الأمين العام على كفالة تعميم برنامج العمل في أعمال كل منظمة. وسيجري رصد ودعم التنفيذ على الصعيد الوطني، والذي يعد عنصراً بالغ الأهمية في نجاح برنامج العمل، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم.

وسيتولى مكتب الممثل السامي أيضا تقديم المساعدة في مجال تعزيز نظام مراكز التنسيق لأقل البلدان نموا داخل فرادى منظمات الأمم المتحدة.

١٩ - وإذا أخذت في الحسبان الاقتراح القاضي بأن يكون الممثل السامي مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام الأمين العام؛ وأن يكون للمكتب حضور بارز على الصعيد السياسي؛ وأن يكون لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول الجزرية الصغيرة النامية تمثيل في نيويورك، فإنني أوصي بوضع المكتب في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وهذا الأمر سيسر أيضا إقامة اتصالات مع المنظمات والكيانات الرئيسية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٠ - وفي الفقرة ١١٦ من برنامج العمل، طُلب إلي أن أضمن توصياتي إمكانية تحويل مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وخلال فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، سيكون لدى مكتب المنسق الخاص في الأونكتاد ما مجموعه ١٧ وظيفة من الفئة الفنية. وكما تعلم الدول الأعضاء، فقد تغير الهيكل التنظيمي للمكتب وولايته ومهامه خلال السنوات الماضية. فالمكتب أنشئ لتنسيق الأعمال الفنية لأقل البلدان نموا؛ ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس والالتزامات والتدابير والتوصيات المتفق عليها في الاستعراض العالمي لمنتصف المدة والمؤتمرات العالمية الأخيرة؛ وتعبئة الموارد للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا وإدارة الصندوق داخل الأونكتاد؛ وتنسيق إعداد التقارير السنوية عن أقل البلدان نموا. وأوكل لمكتب المنسق الخاص مسؤولية تعزيز تنفيذ تدابير محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوكل إلي أيضا مسؤولية توفير خدمات فنية للاستعراض الذي يقوم به مجلس التجارة والتنمية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وتحضير إسهامات لنظر الجمعية العامة في البنود المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وبعد مراجعة دقيقة لأول ولاية أنيطت بالأونكتاد في عام ١٩٩٠، وما لحق ذلك من تغييرات وموارد أقرتها الدول الأعضاء وللمهام الحالية المناطة بمكتب المنسق الخاص، قررت ألا أقترح تحويل مكتب المنسق الخاص بأكمله إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الوقت ذاته، فإنني أقترح تحويل سبع وظائف من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة من مكتب المنسق الخاص إلى مكتب الممثل السامي الجديد، آخذا في الحسبان أن المسؤولية

عن التنسيق على نطاق المنظومة وعن دعم الاستعراض السنوي للتقدم الذي أحرزه برنامج العمل ولتنفيذه ستحول إلى آلية جديدة للمتابعة. وستظل الأونكتاد تستخدم الوظائف العشر من الفئة الفنية المتبقية في مكتب المنسق الخاص، فضلا عن موارد أخرى أقرت بالتحديد لمصلحة دعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتقديم الدعم إلى هذه الفئات من البلدان في مجالات خبرتها.

٢٢ - ومن الواضح أنه سيلزم إجراء بعض التعديلات في مهام مكتب المنسق الخاص وتغيير تسميته أيضاً. وتبغى الإشارة إلى أن الفريق العامل المعني بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التابعة لمجلس التجارة والتنمية، قرر، لدى النظر في الباب ١١ ألف (التجارة والتنمية) للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/6(Sect.11A))، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ استعراض التأثير على جوانب التنسيق على نطاق المنظومة الواردة في البرنامج الفرعي ٧-٥، أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لقرارات الجمعية العامة بناء على التوصيات التي سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين لوضع آلية ذات كفاءة وحضور بارز من أجل تنفيذ برنامج العمل. وسيجتمع الفريق العامل لهذا الغرض في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وسيقوم الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باستعراض اسم ومهام مكتب المنسق الخاص حالياً في الأونكتاد، وسيدعى الفريق العامل لاستعراض تعديلات على البرنامج الفرعي في ضوء القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٢٣ - وحيث أنه جرى تخصيص بعض الموارد لمكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً بصدد المسؤولية التي يضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً، فلنني أقترح أيضاً تحويل وظيفتين من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة من مكتب المنسق الخاص إلى مكتب الممثل السامي المقترح. وسيصبح مجموع الوظائف ٩ وظائف من الفئة الفنية في مكتب المنسق الخاص لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، منها وظيفتان استحدثتا في الآونة الأخيرة. وستستحدث وظيفة جديدة أيضاً من فئة الخدمات العامة.

٢٤ - ويستوفي ما تبقى من وظائف من خلال عمليات الإعارة من مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أو من موارد من خارج الميزانية، أو ينبغي اقتراحها كوظائف منشأة حديثاً. وسوف أقوم بالتشاور مع زملائي في منظومة الأمم المتحدة لتحديد كيفية ملء هذه الوظائف من خلال الإعارة. وأود أيضاً أن أناشد الدول الأعضاء المهتمة كي

تنظر في تمويل بعض هذه الوظائف من موارد من خارج الميزانية لتظهر تضامنها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥ - وإن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير الدعم اللازمة لوضع حد لتهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية وتشجيع اندماجها في الاقتصاد العالمي على وجه السرعة. وتقع المسؤولية الرئيسية على كاهل البلدان أنفسها، بيد أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا بالتعاون الكامل لشركائها في التنمية ومساعدتهم. ويتوقف قيام مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بمهامه بصورة فعالة على تعاون جميع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المعنية، وخصوصاً تلك التي لديها سجل حافل من الأعمال لصالح هذه الفئات من البلدان. ومن ناحيتي، فإنني سوف أكفل أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بالوفاء بمسؤولياتها على نحو منسق وفعال، وانطلاقاً من هذه الروحية فقد قدمت التوصيات الواردة في هذا التقرير.

٢٦ - وترد في إضافة الآثار المترتبة في الميزانية على المقترحات المحددة في هذا التقرير.

الحواشي

(١) انظر (A/56/15 (Part III)، المقرر ٤٦٧ (د-٤٨).

(٢) TD/3/42(1)/11-TD/3/LDC/AC.1/7، المرفق الأول.

(٣) برنامج العمل للتنمية المستدامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني).